مبادئ متعددة للتدخلات المتعددة الأطراف:

سياسات الاتحاد الأوروبي والصين بشأن أزمة دارفور

 Zhun ZHONG1

أنشأت الأمم المتحدة مؤسسة إدارة قضايا الأمن في

وكان في عام 1945: الأزياء المتعدد الأطراف، ويتطلب التنسيق بين القوى العظمى

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة وفرنسا والصين الذين يملكون

العضوية الدائمة مميزة على التي تتمتع بحق النقض حتى الآن. كما اقترح في

الفصل الأمم المتحدة والمبادئ المشتركة مثل منع الحرب العدوانية، وتعزيز

يجب أن حقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي / الاقتصادي، أن يكون حجر الزاوية في

التعددية في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن المشكلة تنشأ فورا لأن هذه مختلفة

مبادئ متشابكة على نحو متزايد، مناقشات ساخنة في الأمم المتحدة أمر لا مفر منه و

إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هو أكثر صعوبة للوصول: عندما مبادئ مختلفة

والقواعد في الصراع في هذه الحالة، واحد الذي هو مناسب؟ والمثال النموذجي هو

جدل حول التدخلات الإنسانية: هل يجب علينا رفع الحظر العام على

استخدام القوة (مثل المادة 2 (4)) إلى التدخل لدول ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة ل

باستثناء حماية شعوبها من انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان لمثل هذه

كما الإبادة الجماعية (مثل اتفاقية الإبادة الجماعية 1948)؟

تدخل تهدف إلى أزمة إنسانية يصبح الأكثر شيوعا ولكن أيضا

القضية المثيرة للجدل التدخل منذ عام 1991. ومن المتكرر لداخل الدولة

انتشرت الصراعات بين الأنظمة أو إثنية والفئات الاجتماعية في الثلث

العالم في أعقاب الحرب الباردة. في بعض الأحيان وصفت على أنها "حروب الثالث

لطفاء "(Holsti 1996)، والتي غالبا ما تؤدي انتهاكات غير مقبولة البشرية المدنيين

حقوق مثل النهب والاغتصاب والتهجير وحتى مذبحة في رواندا وكوسوفو و

دارفور. فإنه يؤدي إلى محاولة لتصحيح الوضع من الدولي

المجتمع في بلدان معينة هم أكثر حساسية لتكثيف اللاجئين

تدفقات وآثار وسائل الإعلام. في حين، فإنه مثير للجدل لأن هناك العديد

معايير أو تعريفات قانونية التدخل الإنساني، بما في ذلك الاختلافات في

(1) ما إذا تدخل الإنساني يقتصر على الحالات التي لم يكن هناك

صريح تفويض من مجلس الأمن الدولي للعمل؛ و (2) ما إذا الإنسانية

التدخلات يقتصر على الحالات التي تحترم مبدأ السيادة، ويقول،

على موافقة من الدولة المضيفة.

وفيما يتعلق السؤال الأول: من الذي يفترض التدخل، كلا من الصين والاتحاد الأوروبي

فضل حلول متعددة الأطراف سواء في المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، إلى جانب واحد

1

إيراسموس موندوس (GEM) دكتوراه زميل، LUISS غيدو جامعة كارلي وجامعة بروكسل الحرة

التدخل العسكري في أعقاب حرب العراق في عام 2003. وعلى سبيل المثال في دارفور،

بدعم كل من الصين والاتحاد الأوروبي الدور القيادي للاتحاد الأفريقي، و

الدور الأساسي للأمم المتحدة للتعامل مع الأزمة. هذا هو المهم

توافق بين الصين والاتحاد الأوروبي يدرس التدخل الدولي، حيث أن

الأساس إلى مزيد من التعاون في إدارات الأزمات في المستقبل، في

لا سيما في أفريقيا. ومع ذلك، ما فصل الاتحاد الأوروبي والصين هي المناظرة الثانية

من المبادئ التي يجب أن تستند تدخل متعدد الأطراف. باعتبار ال

أزمة إنسانية وتدخل محتمل متعدد الأطراف في دارفور، يمكن القول، الصين

وشدد على ضرورة احترام سيادة السودان مما يعني أن شرط

أن السودان توافق على تدخل دولي، في حين أثبت الاتحاد الأوروبي ل

الالتزام بحقوق الإنسان والقواعد الناشئة من المسؤولية لحماية

في دارفور.

والغرض من هذه الورقة لا تصف تسلسل كامل لمأساة

دارفور مرة أخرى. بدلا من ذلك، عملي يتناول أساسا ردود المجتمع الدولي، في

لا سيما من أوروبا والصين، ويفسر لماذا اعتمدوا بشكل كبير

مقاربات مختلفة في دارفور، وإلى أي مدى وبأي احترام سياساتها

تأثرت مبادئهم ادعى. بعد مقدمة من الأزمة و

التدخل الاقليمي الأولي من الاتحاد الأفريقي، ثلاثة مجالات محددة من

تدخل متعدد الأطراف الصين والاتحاد الأوروبي (بما في ذلك الدول الأعضاء) كانت عميقة

المشاركة سيتم تحليلها: (1) التدخل الاقتصادي والعقوبات أو مقترحات

عقوبات ضد السودان. (2) الإعلان عن "ابادة" والقضائية

تدخل محكمة الجرائم الدولية، و (3) التدخل العسكري ل

قوات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحفظ السلام.

(I) وأزمة دارفور والاتحاد الأفريقي على الأرض (2004-2007)

دارفور، تعني حرفيا أرض الفراء، هي المنطقة الأقل نموا في غرب السودان،

تعاني من التصحر والجفاف. التوتر بين المستقرة

الفراء والقبائل العربية شبه الرحل على الموارد الشحيحة من الأراضي والمياه

وقد وجدت منذ فترة طويلة، ولكن بدا غير مرئية للمجتمع الدولي الذي كان أكثر

تجذبهم الحرب الأهلية السودانية في الجنوب. العربية التي يهيمن عليها السودانيون

ركزت الحكومة في وادي النيل وفشلت في تطوير اقتصاد

دارفور منذ فقد كان جزء من البلاد في عام 1916. ونتيجة لالسياسية والاقتصادية

المنطقة المهمشة، بالإضافة إلى الاختلافات العرقية وعدم المساواة الهيكلية بين

مسلم الأفريقي الأسود ومسلم العربية، أصبحت دارفور حتما مرتعا لل

حركات التمرد.

حركة تحرير السودان (حركة تحرير السودان) وحركة العدل والمساواة في

قامت دارفور بنجاح غارة غير مسبوقة ضد الحكومة في عام 2003. و

كانت عاجزة قوات الحكومة السودانية غير قادرة على قمع المتمردين الذين

باستخدام تكتيكات حرب العصابات في الصحراء، مما أطلق العنان وسلحت ميليشيات العربية

الجنجويد، الذين تشتهر مذبحة للالفور والمساليت والزغاوة والبعض بحيث

دعا القبائل الأفريقية بالتواطؤ مع الحكومة السودانية. الزيادة

عدد من الضحايا المدنيين والنازحين داخليا خلال 2003-2004 اخيرا

trigged قلق المجتمع الدولي، من خلال تقارير وسائل الاعلام المتفجرة و

الحركات الناشطة في الغرب من عام 2004 فصاعدا. لم يكن عاديا أفريقيا

حرب أهلية، ولكن أزمة إنسانية حادة يطالبون بحلول سريعة بدلا من

المساعدة الإنسانية متواضعة فقط.

وجاء أول جهد للتدخل من جانب الممثل الإقليمي - الاتحاد الأفريقي، التي

تأسست في 9 تموز 2002 لتحل محل سابقتها - منظمة الوحدة الأفريقية

(منظمة الوحدة الأفريقية). في حين منظمة الوحدة الأفريقية تحمل علامة إنهاء الاستعمار، وبالتالي التركيز الضيق على

تأمين سيادة الدول الأعضاء فيها حتى يحكمها الطغاة والاتحاد الافريقي لديها

ميثاق العلامة التجارية الجديدة التي أدرجت لاسيما مبدأ حقوق الإنسان. إلى

سبيل المثال، ربما المستفادة من مأساة رواندا، وأساسي

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي منح الاتحاد الافريقي الحق في التدخل في ما يتعلق

بعض "الظروف الخطيرة".

2

لذلك، كانت الأزمة الإنسانية في دارفور

أول اختبار حاسم للاتحاد الأفريقي الوليد. ومع ذلك، لم يفعل المجلس الاتحاد الافريقي لا

تفعيل المادة التدخل الإنساني، ولكن اتباع نهج التقليدي

من حفظ السلام في التعامل مع قضية دارفور.

في عام 2004، واتفاق وقف إطلاق النار الإنساني 8 أبريل بين السودانيين

وقد تحقق الحكومة والجماعات المتمردة مع اثنين من الوساطة التي قام بها قادته

الاتحاد الأفريقي (AU) وتشاد المجاورة، الذين حصلوا على معظم اللاجئين من

دارفور. شكلت الاتحاد الافريقي لجنة وقف إطلاق النار (CFC) لمراقبة التقيد أبريل

ceasefire3

. بعد فترة وجيزة، بدأ الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AMIS) في يوليو

2004، أرسل أصلا 150 جندي رواندي وأضاف 150 نيجيري آخر قريبا

جنود بموافقة السودان. باسم قوة حفظ السلام الخارجية فقط، و

وكان في استقبال البعثة التي كتبها أهل دارفور على الأقل في المرحلة الأولى. الدور القيادي لل

وأيد الاتحاد الافريقي أيضا بموجب قرار الأمم المتحدة 1556 و 1564.

قريبا تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي التحديات على أرض الواقع بسبب أوجه القصور فيها. أولا،

2

انظر المادة 4 (ح)، و "حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو بناء على قرار

الجمعية في ظل ظروف خطيرة، متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم

ضد الإنسانية. "لومي، 11 يوليو 2000

3

الاتحاد الأفريقي، بيان صحفي 51/2004، أديس أبابا، 28 مايو 2004

وكان اتفاق وقف إطلاق النار وإجراء متسرع مع نقاط ضعف قاتلة مثل خرائط تفتقر

والإصدارات القائمة اثنين (فلينت ودي وال 2008: 174-175)، والتي بلا شك

زيادة الصعوبات التي يعاني منها الاتحاد الافريقي لحفظ السلام. الى جانب ذلك، من الواضح 300

وقوات حفظ السلام غير كاف بشكل جذري، وأنها تفتقر إلى المواد الكافية

الموارد والنقل والخدمات اللوجستية وحتى ولاية الإدارية لحماية المدنيين.

ووفقا للتقارير الشهرية لاحقة جون برونك إلى الأمم المتحدة بعد القرار 1564،

في دارفور تدهورت الحالة continuingly، على الرغم من كان هناك بلا شك

كان التقدم في المفاوضات السياسية والمساعدات الإنسانية. 4

ونتيجة لذلك، بتأييد من الأمم المتحدة في القرار 1574 في نيروبي،

5

و

دعم لوجستي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قرر الاتحاد الافريقي لزيادة حجم بعثة الاتحاد الأفريقي ل

3320 فردا. وفي النهاية بلغ عدد ذروته في أبريل من عام 2005،

7000.

ووصفت تحد من قدرة الاتحاد الأفريقي في دارفور يتعرضون لمساعدات عاجلة من

المجتمع الدولي. في يونيو 2005، تحت تأثير فرنسا والأوروبي

اختارت دول الاتحاد الأوروبي بدلا من حلف شمال الاطلسي كمؤسسة منسقة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي

(Reichard 2006: 272). اتخذ الاتحاد الأوروبي على العمل المشترك لتوفير حزمة الموحدة

تدابير مدنية وعسكرية لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الفترة من يوليو 2005 إلى ديسمبر

2007.6

وبالنظر إلى عدم وجود الاتحاد الافريقي خطير من ميزانية حفظ السلام، قدم الاتحاد الأوروبي

أكثر من 300 مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي من خلال صك مرفق السلام الأفريقي. في

بالنسبة للدعم اللوجستي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من نقل لأكثر من 2000 بعثة الاتحاد الأفريقي

أفراد. الى جانب ذلك، نشر الاتحاد الأوروبي عدة عشرات من المستشارين العسكريين والشرطة ل

مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في التدريب والتنسيق.

7

نفس الاتحاد الأوروبي، شجعت الصين

"حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وأشاد بكين الدور القيادي للاتحاد الافريقي في

حل أزمة دارفور في مناسبات دبلوماسية مختلفة. إلى جانب سخاء

الكلمات، تهيمن الصين أيضا 1.8 مليون دولار للاتحاد الافريقي.

(II) شعبة عقوبات ضد السودان في إطار الأمم المتحدة

بالمقارنة مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يحتمل أن تكون لديها القدرة أقوى بكثير

يتدخل. بدأ مجلس الأمن رسميا تهم الوضع في دارفور

في عام 2004. وجاء هذا التدخل الرسمي الأول من البيان الرئاسي الذي

وأعربت عن قلقها العميق إزاء التقارير المتواصلة عن انتهاكات واسعة النطاق ل

حقوق الإنسان في دارفور.

8 بينما ترحب باتفاق وقف إطلاق النار في 8 نيسان،

4

انظر S / 2004/763، S / 2004/787، S / 2004/881.

5 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1574 (2004)، 19 نوفمبر 2004

6

مجلس العمل المشترك للاتحاد الأوروبي 2005/557 / CFSP، 20 يوليو 2005.

7

أمانة مجلس الاتحاد الأوروبي حقائق وأرقام "دعم الاتحاد الأوروبي لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور - بعثة الاتحاد الأفريقي" (1)

يناير 2008

8 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / PRST / 2004/18، و 12 مايو 2004.

حث مجلس الأمن جميع الأطراف على الالتزام به.

9

ثم تقرير

وأبرز الأمين العام استمرار القتال والوضع الكارثي في

وكانت دارفور ومناطق أخرى يعتبرها عائقا أمام تنفيذ شاملة

اتفاق سلام بين الحكومة والتحرير الشعبية السودانية

حركة / جيش (SPLM / A) في منطقة جنوب السودان. ذكرت كوفي عنان بأن "

واتفاق حقيقي بشأن دارفور سيكون أمرا أساسيا لنجاح مستقبل

دور الأمم المتحدة في السودان ".

10

قدمت المملكة المتحدة مشروع القرار الذي أيد استنتاجات الأمين العام

فيما يتعلق بالوضع في دارفور ويحث الطرفين على وقف إطلاق النار 8 أبريل

اتفاق لإبرام اتفاق سياسي بدون تأخير. ومع ذلك، كان هناك

تقسيم داخل مجلس الأمن. ووفقا لتقرير سي إن إن "، عن ثلث

يعتقد المجلس القرار يجب أن يركز فقط على عملية السلام، في حين

اعتقدت الثلثين الباقيين يجب أن تغطي عملية السلام والوضع

في دارفور. وقال السير ايمير جونز باري، سفير المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ". ل

وقال مصدر مجهول أن الصين والجزائر وباكستان التي حثتها السودان، كانت

غير راغبة في مناقشة دارفور في البداية. واضاف "لكن حصلنا على رسالة من

الامين العام الأسبوع الماضي قائلا لا يمكننا أن نتجاهل الجزء الغربي، وهكذا نحن

التوصل الى اتفاق لإدراجه. "(والد 2004) عبد الله بعلي، الجزائري

اعترف السفير لدى الأمم المتحدة. اعتمد مشروع في نهاية المطاف

بالإجماع يوم 11 يونيو 2004، القرار 1547. وهذا القرار أساسا

نرحب اتفاق السلام الذي تحقق في جنوب السودان، وأشار إلى دارفور

مع حثت إشارة موجزة كلا الطرفين لوضع حد لأعمال العنف في دارفور

المنطقة، وأعالي النيل ومناطق أخرى.

11

ومع ذلك، فإن النجاح للأمم المتحدة وعدت في السودان لا يمكن أن يتحقق بسهولة. ال

وكانت الحكومة السودانية وكذلك المتمردين لم تمتثل بشكل كامل مع وقف إطلاق النار

الاتفاق، حتى بعد البيان المشترك بين حكومة السودان و

الأمين العام للأمم المتحدة يوم 3 يوليو. وكانت أعمال العنف مستمرة وتحتاج الأمم المتحدة

ليجيب. بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع، وآخر غير العسكرية

أداة للتدخل يمكن اعتماد الامم المتحدة ان تفرض عقوبات. ومع ذلك، الأمن

ينقسم المجلس حول استخدام التدابير القسرية على السودان. في كل الأمن الدولي أربعة

قرارات مجلس تنطوي على فرض عقوبات، ونحن يمكن مسح نلاحظ أن الدول الأوروبية

والامريكى تعزز بقوة فرض عقوبات على الخرطوم، في حين كانت الصين للغاية

يترددون في استخدام نفوذها واسع على الحكومة السودانية.

9 مجلس الامن الدولي، بيان صحفي SC / 8104 25 مايو 2004.

(10) انظر الفقرة 20 و 22. مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / 2004/453، 3 يونيو 2004.

11 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1547 (2004)، 11 يونيو 2004.

القرار 1556

وضعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على القرار الذي شمل بعض التدابير الإلزامية ل

الضغط على government.12 السودانية عبس الصين على هذه الممارسة بالقول

ان "هذه التدابير (إلزامي) لا يمكن أن تكون مفيدة في حل الوضع في

دارفور وربما أبعد من ذلك تعقيدها ". بدلا من ذلك، يعتقد أن الصين

حكومة السودان سوف يقبل بنشاط التزامها نزع سلاح الجنجويد و

الجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى. وينبغي أن يكون الاهتمام المباشر من المجتمع الدولي

تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للتخفيف من معاناة Darfur.13The

وأضاف تعديل القلق من المساعدات الإنسانية، في حين تعرضت لها الولايات المتحدة، كل أربعة

أصرت الدول الأوروبية (بريطانيا ساوى، فرنسا، ألمانيا ورومانيا) وشيلي لتقديم

مشروع قرار يتضمن حظر الأسلحة يتصرف بموجب الفصل السابع و

التدابير القسرية الأخرى المحتملة (التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة) إذا السودان لا يزال

فشل التزامها.

14 وفي النهاية تمت الموافقة على القرار 1556 من قبل مجلس 13

أعضاء، مع مطالبة البرازيل من دون الحاجة إلى تحريك الفصل السابع. الصين وباكستان

امتنعت عن التصويت للتعبير عن رفضهم لتدابير قسرية. السودان، دون تصويت

الحق، وكان ضد القرار صاخب.

القرار 1564

ووفقا لتقرير يان برونك، واتخذت الحكومة السودانية بعض التقدم

منذ القرار 1556، في حين أن الحكومة لم تف بالتزاماتها ل

حماية المدنيين من هجمات الميليشيات ومعاقبة الجناة. 15 ومع ذلك،

أعضاء مجلس الأمن الدولي المنقسم على جانبين هما: (1) ما إذا كان التقدم المحدود

وكان السودان قد حققت كان مقبولا في الوقت الراهن. (2) ما إذا كانت عقوبة إضافية

أو التهديد بفرض عقوبات يمكن أن تسهل السودان للتعاون. دول امريكيا والأوروبية

كان غير راض تماما، ولا سيما مع هجمات بطائرات هليكوبتر الأخيرة قبل الحكومة

والاعتداءات من قبل ميليشيا الجنجويد على القرى. انهم يعتقدون السوداني

تتصرف الحكومة إلا تحت الضغوط الدولية، وبالتالي يمكن مزيد من الضغوط

تسفر عن مزيد من التقدم. ألمانيا، رومانيا، صاغت اسبانيا، بريطانيا ساوى وامريكية جديدة

القرار الذي يعتبر توسيع العقوبات على قطاع النفط في ل

الحصول على الامتثال التام للسودان. ومع ذلك، الصين، جنبا إلى جنب مع روسيا والجزائر و

باكستان، يشك في تأثير التهديد من العقوبة، وامتنعت عن التصويت. وانغ قوانغ يا،

السفير الصيني لدى الأمم المتحدة، مجددا "أن موقف الصين ضد العقوبات

يبقى دون تغيير."

16 وأخيرا تم تمرير القرار 1564 مع 11 بالإيجاب

12 مجلس الامن الدولي، S / 2004/611، 28 يوليو 2004

13 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / PV.5015، 30 يوليو 2004

14 S / RES / 1556 (2004)، 30 يوليو 2004

15 مجلس الامن الدولي، S / 2004/703، 30 أغسطس 2004

16 مجلس الامن الدولي، S / PV.5040، 18 سبتمبر 2004

الأصوات وامتناع 4 عن التصويت. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة لا تنفذ العقوبات على

قطاع النفط السوداني في الممارسة العملية.

القرار 1591 و1672

ثم مرة أخرى، وكانت العقوبات عندما الدولية مثل تجميد الأصول وحظر السفر

المدرجة في القرار الامريكى الذى صاغته 1591، امتنعت الصين وروسيا والجزائر

اعراب عن عدم رضائهم عن sanctions.17 كان السبب الصين نظرا لنفسه:

يجب أن نكون حذرين جدا حول اعتماد الجزاءات؛ ربما عقوبة الطفح

غير مفيدة لحل قضية دارفور. أكد السفير وانغ قوانغ يا هو

وكانت وجهة نظر الصين الثابت على Darfur.18 القرار 1672 لأول مرة فرض

السفر والجزاءات المالية على الأفراد: اثنين من كبار المسؤولين السودانيين

leaders.19 الحكومة واثنين من المتمردين وامتنعت الصين وروسيا وقطر للتعبير عن

تحفظاتها حول تطبيق عقوبات ضد الأفراد. الصين

وأكد أن العقوبات عادة لا يمكن أن تصل إلى نتائج متوقعة ولكن يعرض للخطر

السكان المدنيين. وهذا هو نفس السبب الصين امتنعت عن قرارات 4

بما في ذلك فرض عقوبات على السودان. الى جانب ذلك، تطالب الصين العقوبات تفتقر لل

أدلة مقنعة ويمكن أن تعكر صفو الأطراف في Talks.20 أبوجا للسلام

يمثل موقف الصين مترددة بشأن العقوبات

وكان يفترض أن العقوبات الاقتصادية لتعديل سلوك الدولة المستهدفة عن طريق فرض

التكاليف الاقتصادية. كأكبر شريك تجاري للسودان منذ عام 2002، وكانت الصين

من المتوقع أن تستخدم نفوذها الهائل لتحويل نهج الخرطوم المتشدد في دارفور.

ومع ذلك، وبعيدا عن فرض عقوبات ضد السودان، والمساعدات الخارجية الصينية للسودان

لم تتوقف خلال الأزمة. في قمة 2006 الصينية أفريقيا، أعلن هو أن

ان الصين مضاعفة المساعدات لافريقيا بحلول 2009.21In فبراير من عام 2007،

زار الرئيس الصيني هو جين تاو وشملت أفريقيا السودان. قبل يوم واحد هو جين

زيارة، أعلنت وزارة التجارة الصينية أن يغفر 33 الأقل نموا الأفريقي

ديون البلدان على الصين قبل نهاية عام 2007.

وكان 22 السودان واحدة من

المستفيدين، صدر من الديون الصينية 80 مليون دولار وتلقى

مساعدة 13 مليون دولار لبناء البنية التحتية. على الرغم من أن هو أيضا

تعهدت 40 مليون يوان للمساعدة الإنسانية في دارفور، والإجراءات الصين

17 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1590 (2005)، 29 مارس 2005

18 مجلس الامن الدولي، S / PV.5122، 29 مارس 2005

19 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1672 (2006)، 25 أبريل 2006

20 مجلس الامن الدولي، S / PV.5423، 25 أبريل 2006

21 "وقال هو جين تاو ان الصين ستوسع مساعداتها لأفريقيا"، وكالة شينخوا، 4 نوفمبر 2006

http://news.xinhuanet.com/world/2006-11/04/content\_5288695.htm

22 "ان الصين تخطط لشطب ديون 33 دولة افريقية" قبل نهاية عام 2007 "وكالة شينخوا، 29

يناير 2007 http://news.xinhuanet.com/world/2007-01/29/content\_5669614.htm

واعتبر الصداقة التعبير بأنها غير جادة في السعي لإقناع

الخرطوم (كيث 2007: 158).

بتنفيذ العقوبات الاقتصادية هو المرجة حدين ويمكن أيضا أن يكلف

الناس المدنيين والشركاء التجاريين للدولة المستهدفة. وعلى الرغم من تبرير بكين

المستخدمة في الأمم المتحدة وضعت على تكلفة الشعب السوداني، وكان يعتقد عموما أن

علاقة اقتصادية اوثق بين الصين والسودان على وجه الخصوص في قطاع النفط، أدى إلى

تردد بكين العميق لعقوبات اقتصادية ضد الخرطوم. منذ كان السودان

تم يقرها الامريكية من عام 1997، وحجم تجارة الصين مع السودان بسرعة الصاروخ أساسا

بسبب استيراد النفط المتزايدة للصين. إلى جانب تجارة النفط والبنية التحتية للنفط

الاستثمار تنفيذها من قبل شركات النفط المملوكة للدولة، كان في الصين أيضا العديد من

مشاريع واسعة النطاق لبناء البنية التحتية في السودان منذ 1980s، وو

تجارة الأسلحة الكبيرة مع الخرطوم منذ 1990s. لذا، الصين بالفعل خائف

ان عقوبات الامم المتحدة ضد السودان، ولا سيما في قطاع النفط كما هددت

في القرار 1564، ستدفع على حساب كبير الاقتصادية للصين

الإهتمامات. هذه النقطة حتى جعل الرأي العام الصيني أكثر المشبوهة لل

النوايا الغربية من العقوبات، كاستراتيجية تنافسية ضد الصين (وانغ 2004).

وأشار محلل صيني آخر أن امتناع الصين بشأن القرارات المذكورة أعلاه

لم تكن كافية لحماية مصالح الصين في السودان (وانغ 2005: 38). الصينية

أجاب الحكومة علنا ​​القلق المحلي. السفير وانغ قوانغ

وعدت لحماية مصالح الخارج من الشركات الصينية، والتي ستكون

بمنأى عن القرار 1564. ل، تم تنقيح القرار بشكل ملحوظ تحت

الصين وضغوط الدول الأخرى، عن طريق حذف اقتراح عقوبات السودان

تلقائيا. بدلا من ذلك، أي العقوبات ينبغي مواصلة مناقشتها والموافقة عليها من قبل

مجلس الأمن قبل implementation.23 لها

ومع ذلك، قد تكون المبالغة القلق الاقتصادي الصيني من قبل الرأي العام في

الداخل والخارج. كان الترابط الاقتصادي بين الصين والسودان

غير متوازن. وكانت الصين الشريك الأكثر حيوية من السودان، في حين كان السودان بعيدا عن

كونه شريكا حاسما من الصين في مصطلح نسبي (Shichor 2007). حتى فيما يتعلق

واردات النفط، السودان أبدا في المرتبة أعلى 3 أكبر مورد للنفط إلى الصين. ال

وتتلخص حصة السودانية من واردات الصين من النفط الخام في الجدول التالي.

وعلى الرغم من واردات النفط مستقر من السودان مهم للحد من الصين

الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، فإن حصة من واردات النفط الصينية من السودان أن يكون

حتما مزيد من خفض بسبب الترابط بين الجنوب الغني بالنفط

وزارة 23 الصين للشؤون الخارجية "، وتحدث السفير وانغ قوانغ عن الأمم المتحدة الجديدة

قرار بشأن دارفور "، 20 سبتمبر 2004،

http://www.fmprc.gov.cn/mfa\_chn/wjdt\_611265/zwbd\_611281/t158100.shtml

السودان في عام 2011. واحتمال استقلال جنوب السودان أصبح

من الواضح بشكل متزايد منذ عام 2005 عندما وضعت اتفاقية نيفاشا استفتاء في

2011. وخلال أزمة دارفور، يجب أن بكين تعرف أن الوزن الخرطوم في

أن الأعمال العالمي على النفط سينخفض ​​بشكل كبير في المستقبل القريب.

حصة السودان في واردات الصين من النفط الخام (2000-2010)٪

2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010

مشاركة 8.3 9.3 6.9 4.7 4.7 5.2 3.3 6.3 5.9 6.0 5.3

رتبة 6 4 4 6 6 7 8 6 6 5 6

المصدر: تيان (2001-2011)

وكانت الصين وعقلانية ربما ليس فقط على أساس أعمالها النفط مباشر مع السودان،

ولكن تتعلق أيضا سياسة طويلة الأمد. مقارنة الفعاليات الاقتصادية العالمية الأخرى

مثل الاتحاد الأوروبي والامريكية، كانت سياسات التجارة والمساعدات الصين تجاه الدول الافريقية

تتميز عدم فرض شروط في الناحية السياسية (تشانغ 2009). المبدأ

من عدم فرض شروط في سياسة المساعدات الخارجية الصينية يمكن أن ترجع إلى عام 1964،

عندما الصين تهدف الى التحالف مع الدول الأفريقية حديثي الولادة لمواجهة الاتحاد السوفيتي و

الولايات المتحدة. مبدأ عدم فرض شروط لا شيء في أقل استخداما اليوم،

24 حتى

المنطق الصين وراء نقل إلى حد كبير من اللعبة الجيوسياسية في التنمية الاقتصادية

المعاملة بالمثل. ل، من جهة ورحب خالية من حالة الصفقات والقروض والمساعدات،

قبل الحكومات الأفريقية وبالتالي يمكن أن تعود بالنفع على العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا؛ على

واعتبر أخرى، ربط السلاسل السياسية إلى اتفاق الاقتصادي باعتباره

تدخل على النمط الغربي في الشؤون الداخلية، والتي تعرضت لانتقادات منذ فترة طويلة في الصين

الخطابات الرسمية.

وبالتالي، شاهرا النفوذ الاقتصادي على السودان لتحقيق السياسية أو حتى

أن الأهداف الإنسانية ليس فقط تلحق الضرر مباشرة قوية بين الصين والسودان

التعادل الاقتصادي في المدى القصير، ولكن أيضا كسر المساءلة الصين في

"عدم التدخل"، والتي قد تقوض العلاقات الوثيقة التقليدية للصين مع

أفريقيا وغيرها من البلدان النامية في المدى الطويل. توقيت أيضا يمكن أن يكون المفتاح

لصنع المزيد من المنطقي أن حسابات الصين. في عام 2006، "عام أفريقيا" للصين

الدبلوماسية، بكين تعزيز بارز علاقة وثيقة مع أفريقيا

الرئيس الصيني هو جين تاو وزيارة رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو منفصلة لأفريقيا، واستضافة

قمة الصين-افريقيا في بكين، وثيقة السياسة الرسمية النشر فى الصين

في أفريقيا.

25 وبناء على هذا المنطق، والسياسة التجارية والمساعدات الصين تجاه السودان

24 مجلس الدولة الصيني، "المساعدات الخارجية الصينية"، أبريل 2011،

http://www.gov.cn/zwgk/2011-04/21/content\_1850553.htm

25 النص الكامل باللغة الصينية http://news.xinhuanet.com/world/2006-01/12/content\_4042333.htm

خلال أزمة دارفور قد اتبعت للممارسة المتبعة من غير شروط،

من أجل تجنب خطر تنكر لوعوده أفريقيا.

شرح نهج الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات

كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن للأمم المتحدة صوتت لصالح أربعة

القرارات، والتي تضمنت محتوى من العقوبات ضد السودان كما التدابير

للضغط على الخرطوم للامتثال لعملية السلام. في الواقع، الدول الأوروبية

وكان كثيرا ما شارك في اضعي هذه القرارات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي عقوبات الامم المتحدة

بواسطة Positions26and المشتركة تنفذ بسرعة من خلال سلسلة من المجلس

اللوائح. خلال أزمة دارفور والامم المتحدة مناقشات حول العقوبات ضد السودان، و

أعلن الاتحاد الأوروبي المبادئ الأساسية للسياسة العقوبات في عام 2004.

ادار 27 الاتحاد الأوروبي

عقاب "التدابير التقييدية"، الذي كان "وسيلة هامة للحفاظ على و

استعادة السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة

الميثاق وسياستنا الخارجية والأمنية المشتركة ". من جهة، والاتحاد الأوروبي

عدت إلى التنفيذ الكامل للامم المتحدة عقوبات المأذون بها؛ من ناحية أخرى، إذا لزم الأمر

يمكن للاتحاد الأوروبي فرض عقوبات مستقلة الاتحاد الأوروبي، في السعي لمكافحة الإرهاب

وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وإعلاء يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة

القانون والحكم الرشيد.

وقد ردد هذا الهدف المعياري للعقوبات التي كتبها استراتيجية ورقة بيضاء "للاتحاد الأوروبي ل

أفريقيا في 2005،28 صدر قبل فترة وجيزة نشرت الصين ورقة بيضاء تجاه

أفريقيا. طموح المعياري للاتحاد الأوروبي يقف حاد في تناقض حاد مع الصين

التركيز على التعاون الاقتصادي. في حين وضعت رؤية الصينية تركيزه على

الفوائد الاقتصادية المتبادلة، سلطت الضوء على استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأجندات سياسية مثل

كما تحسين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق المبدأ في التعامل

مع علاقتها مع أفريقيا، في حين أن الصين تؤكد وعدها

عدم التدخل في الشؤون الداخلية، في المنظور الأوروبي، وأوروبا وأفريقيا

وينبغي أن تقوم الشراكة على القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وكان واضحا أن السلوكيات الخرطوم في دارفور قد انتهكت حقوق الإنسان و

القانون الإنساني الدولي، والتي يمكن أن تبرر عقوبة الاتحاد الأوروبي في السودان

خلال أزمة دارفور وفقا للمبادئ المذكورة أعلاه جزءا لا يتجزأ من وثائق الاتحاد الأوروبي. في

الواقع أن عقوبات الاتحاد الأوروبي لا تشمل جميع الدول التي تهدد السلام أو

26 الاتحاد الأوروبي، المجلس الموقف المشترك 2004/31 / CFSP، 9 يناير 2004 و2005/411 / CFSP،

30 مايو 2005.

27 مجلس الاتحاد الأوروبي، "المبادئ الأساسية بشأن استخدام التدابير التقييدية

(العقوبات) "، 10198/1/04 REV 1، 7 يونيو 2004

28 الاتحاد الأوروبي، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأفريقيا: نحو ميثاق أورو-إفريقي للإسراع في أفريقيا

التنمية، COM (2005) 489 النهائي، 12 أكتوبر 2005

انتهكت حقوق الإنسان والديمقراطية (Brummer 2009)، وبالتالي فإن اختيار الهدف

الدول أمر لا مفر منه، وانتقد في بعض الأحيان ازدواجية في المعايير. ومع ذلك، السودان

تم القبض أول مرة من قبل الأمم المتحدة دون الكثير من الجدل، لأن الفظائع في دارفور

لم يعد المتوطنة ولكن شديدة جدا بحيث لا يمكن تجاهلها من قبل وسائل الإعلام و

المجتمع الدولي، وبالتالي فإن تقاعس عقوبة الاتحاد الاوروبي يجب ان يلام كما

إنكار صريح مبادئ ادعى وكذلك قرارات الأمم المتحدة.

مقارنة العقوبة واسعة الولايات المتحدة ضد السودان، 29 العقوبة الاتحاد الأوروبي كان محدودا في

الحظر على الأسلحة والمواد ذات الصلة وحظر السفر وتجميد الأصول على عدة

سودانيين. في على الرغم من الدعوة إلى الاتحاد الأوروبي لتشديد العقوبات على السودان

(بيتي 2007)، وقد امتنعت العقوبة الأوروبية من توسيع للاتحاد الأوروبي في السودان

التجارة خلال الأزمة. في ضوء المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات، فإن مثل هذا

محدودة "العقوبات المستهدفة يمكن أن تقلل من الآثار الجانبية على الناس الأبرياء و

الدول المجاورة للدولة المستهدفة. ولكن هذه ليست القصة كلها. بالرغم من ذلك

شجعت المبادئ والمعايير المعمول بها في الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على السودان، و

نطاق وشدة العقوبة الاتحاد الأوروبي يمكن أن تعتمد دائما بحاجة إلى تأخذ بعين الاعتبار

المحتملة نتيجة اقتصادية وسياسية ضارة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وعضو

الدول.

على الرغم من أن حصة الاتحاد الأوروبي في التصدير السوداني قد انخفضت بشكل ملحوظ

من 28٪ في عام 1999 إلى 2٪ في عام 2007، ويرجع ذلك إلى ازدهار تصدير النفط السوداني (في

على وجه الخصوص إلى الصين) منذ أواخر 1990s، والقيم الإجمالية للتصدير السوداني

الاتحاد الأوروبي، فضلا عن استيراد من الاتحاد الأوروبي لا يزال قد زادت خلال هذه الفترة.

لذلك، يمكن أن حظرا تجاريا على نطاق كامل من الاتحاد الأوروبي تضر الاقتصاد السوداني على

من جهة، عن طريق الحد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان بنسبة 2.3٪ وفقا للمحاكاة، على

ومن ناحية أخرى، فإن التكلفة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بدأ يفقد شريكا تجاريا هاما في

أفريقيا والتجارة المحظورة السودان والاتحاد الأوروبي ربما سيزيد من التحول إلى الصين و

دول الشرق آسيوية أخرى (صديق 2011). لهذا السبب، فإن بعيدة المدى

وكانت العقوبات الاقتصادية الشاملة في السودان الصعب تحقيق الإجماع

بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، كانت فرنسا أيضا مصالح نفطية كبيرة في

السودان واعترض العقوبات الموسعة على السودان الذي اقترحه الامريكية في 2004،30

(الثالث) الإبادة الجماعية أم لا؟ تقرير ICID والتدخل القضائي من المحكمة

وكانت كلمة "الإبادة الجماعية" في دارفور مسكون في وسائل الإعلام العالمية منذ عام 2004. والأمم المتحدة

29 مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، "فعالية العقوبات الاقتصادية الأمريكية فيما يتعلق

السودان "، تقرير للكونغرس يناير 2009،

http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/sudan\_report\_030509.pdf

30 "فرنسا تعارض فرض عقوبات الامم المتحدة في السودان"، بي بي سي، 8 يوليو 2004،

http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3875277.stm

المنسق المشارك في السودان موكيش كابيلا مقارنة دارفور مع رواندا. الوحيد

كان الفرق مقياس (كابيلا 2004). نشطاء في امريكية تعمل مع بعض

دفعت الكونغرس الحكومة امريكيا أن تعلن بأنها إبادة جماعية. فرق مختلفة

أو لجان التحقيق من وزارة الخارجية الامريكية والاتحاد الأفريقي وحتى السوداني

نشرت الحكومة تقاريرها الخاصة، التي كانت مختلفة بشكل كبير خاصة

بشأن ما إذا كانت إبادة جماعية تجري في دارفور. أعلن الامريكى كان

الإبادة الجماعية في حين الاتحاد الافريقي لم تستخدم G-كلمة، لم يذكر ختام الجزئي لل

الحكومة السودانية. الى جانب ذلك، ان الاتحاد الاوروبي لم يعلن الصراع في دارفور كعمل

الإبادة الجماعية والصين رفضت صراحة أن يعلن ذلك. وأخيرا، تم تحويلها إلى الولايات المتحدة

الأمم. ووفقا للقرار 1564، وتحقيقا لجنة دولية

أنشئت بسرعة للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي

القانون، وتحديد ما إذا كان أو لم يكن إبادة جماعية قد حدثت.

31 اختيار الخطاب

بشأن جوهر أزمة دارفور المهم، الذي أنشأ

الحدود الشرعية من الإجراءات التي يمكن اتخاذها. اتفاقية عام 1948 الإبادة الجماعية، وكذلك

الدرس من الإبادة الجماعية التي نعرف جيدا في رواندا، سيطالب أكثر قوة

تدخل من المجتمع الدولي لقمع والإبادة الجماعية الجارية.

قدمت لجنة الأمم المتحدة التحقيق الدولية بشأن دارفور (ICID) تقريرها

(31) انظر الفقرة 12، S / RES / 1564 (2004)، 18 سبتمبر 2004

32 تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور إلى الأمم المتحدة

الأمين العام، جنيف، 25 يناير 2005

1593

33 الذي صاغته بريطانيا ساوى وبدعم من الدول الأوروبية الأخرى في

مجلس الأمن. وهذه هي المرة الأولى أحال مجلس الأمن الوضع إلى

على الرغم من أن السودان كان للمحكمة الجنائية الدولية ليست طرفا في روما تمثال وبقوة ضد

الإحالة من مجلس الأمن. الأساس القانوني للقرار هي أن للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس

اختصاصها إذا كانت "في أي واحد أو أكثر من هذه الجرائم يظهر الوضع لديك

ارتكبت يشار إلى المدعي العام من قبل مجلس الأمن متصرفا بموجب

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة "، وفقا للمادة 13 (ب) من

دول روما تمثال.

34

ومع ذلك، قسمت الدول الأعضاء مرة أخرى في غضون المجلس وكان امتناع 4 عن التصويت

لاحظت. واصلت الولايات المتحدة الى "الاعتراض بشكل أساسي على الرأي القائل بأن المحكمة الجنائية الدولية

يجب أن تكون قادرة على ممارسة الولاية القضائية على المواطنين، بما في ذلك الحكومة

مسؤولون من الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي. "الصين، باعتبارها غير طرف متعاقد

من نظام روما الأساسي، وتقاسم بعض وجهات النظر للمحكمة الجنائية الدولية مع الولايات المتحدة الى جانب ذلك، أكدت الصين

احترام السيادة القضائية الوطنية السودانية، ونتيجة غير متوقعة

من resolution.35It الجدير بالذكر أن الخرطوم المتوقع الفيتو بكين ضد

شعر القرار، وغير راضين تماما مع امتناع فقط.

ينعكس 36It أن

الصين لم نرد على كل طلب من الخرطوم.

فتحت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا رسميا في 6 يونيو 2005، وأصدرت في نهاية المطاف

مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير في 4 مارس 2009. و

وكانت ردود الفعل الدولية على تدخل المحكمة الجنائية الدولية في دارفور المختلطة. ال

ويقول مؤيدو أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية أمر ضروري لأنه جلب لأول مرة

العدالة في دارفور عن طريق وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي. الى جانب ذلك، كان يعتقد ان

النشاط للمحكمة الجنائية الدولية، جنبا إلى جنب مع عقوبات اقتصادية، يمكن أن تضغط بشكل إيجابي على

الحكومة السودانية على تغيير سياستها الإجرامية في دارفور مثل دعم

الجنجويد (كاستنر 2007). على العكس من ذلك، اختلف المتشككين مع المتوقعة

نتيجة لتدخل محكمة الجنائية الدولية. اتهام المحكمة الجنائية الدولية غير مناسب لم يخل

كبار المسؤولين السودانيين وكذلك زعماء المتمردين، مما قد يزعج بدلا من تسهيل

مفاوضات السلام الجارية بين الخرطوم والمتمردين، وذلك لأن عموما

صفقة العفو ضروري في مفاوضات السلام. الى جانب ذلك، تدخل المحكمة

أثار ردود فعل واسعة من الحكومات الأفريقية، لأن كل محكمة الجنائية الدولية

ان التحقيقات المستهدفة فقط على أفريقيا منذ إنشاء المحكمة في عام 2002 (بوسكو

33 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1593 (2005)، 31 مارس 2005

34 الجمعية العامة للأمم المتحدة، A / CONF.183 / 9، 17 يوليو 1998. والنظام الأساسي حيز النفاذ في 1 يوليو

2002.

35 مجلس الامن الدولي، S / PV.5158، 31 مارس 2005

36 "الصين تدافع عن قرار عدم الاعتراض على المحكمة إحالة دارفور"، سودان تريبيون، 10 نوفمبر 2009،

http://www.sudantribune.com/spip.php؟article33085

2013).

الاتحاد الأوروبي هو من اشد المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية في قضية دارفور. الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

لعبت دورا نشطا في الأمم المتحدة إلى إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الاتحاد الأوروبي

اعتمدت نفس الموقف. وعندما حاولت المحكمة الجنائية الدولية باعتقال البشير جدد الاتحاد الأوروبي

دعمها الكامل ودعا السودان إلى التعاون مع المحكمة (الاتحاد الأوروبي عام 2010: 24). منذ

مبادئ وأهداف للمحكمة الجنائية الدولية تتفق تماما مع أن من الاتحاد الأوروبي، وجزءا لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي

التزامها المحكمة الجنائية الدولية في سلسلة من الوثائق. على سبيل المثال، والمجلس المشترك

وعد موقف بشأن المحكمة الجنائية الدولية على دعم من دول الاتحاد وعضو، 37 لل

تحديد خطة العمل والخطوات والمقاطع يمكن للاتحاد الأوروبي يساهم في ICC.38

تختص بعلاقة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع بلدان المحيط الهادئ أفريقيا والكاريبي و،

يتضمن اتفاق كوتونو شرط ذات الصلة المحكمة الجنائية الدولية وبمثابة ملزمة قانونيا

صك. وكان السودان طرفا اتفاق كوتونو في عام 2005، ولكن عندما

التعديل المقترح بإدخال نظام روما الأساسي والصكوك ذات الصلة للجميع

الأطراف، انسحبت السودان من الاتفاق في يونيو 2009، وذلك لأن للمحكمة الجنائية الدولية اصدرت في التو

مذكرة اعتقال بحق البشير على March.39For الاتحاد الأوروبي، ودعم المحكمة الجنائية الدولية في دارفور كان

السياسة لتحقيق المبادئ وبالتالي الاستفادة هيبة للاتحاد الأوروبي، ولكن من دون واضحة

التكاليف السياسية أو الاقتصادية.

فيما يتعلق بدور المحكمة الجنائية الدولية في دارفور، وكان ينتمي الصين إلى المخيم من الشكوك.

الصين ليست طرفا في روما تمثال ويختلف عموما مع العديد من المبادئ

موجهة للمحكمة الجنائية الدولية مثل الولاية القضائية العالمية، بحيث بكين كان أبدا أن يكون كامل

مؤيد من تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية حتى قبل دارفور. في حالة دارفور، وليس فقط

مبادئ ولكن أيضا النظر في عواقب حققتها الصين أصبحت صخبا

الناقد التدخل للمحكمة الجنائية الدولية. وكانت إحدى نتائج تطالب الصين في الامم المتحدة ان المحكمة الجنائية الدولية

وكان أمر اعتقال بحق الرئيس السوداني تأثير سلبي على الوضع في

دارفور تعكير عملية السلام. وشاركه في هذا الرأي من قبل الافريقي

الاتحاد وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأعضاء

حركة عدم الانحياز. لذلك، يجب أن آخر نتيجة الصين أن تكون على علم بأن

أن اتهام المحكمة الجنائية الدولية وبانتقادات من قبل العالم الثالث حيث الصين دائما

تقف مع، لا أذكر بكين الحليف النفط الخرطوم. لذلك تطالب الصين لدعم

الجهود المبذولة في مجلس الأمن الدولي لوقف اتهام المحكمة الجنائية الدولية للبشير وفقا ل

المادة 16 من نظام روما الأساسي 2008-2009.

40However في الممارسة العملية، الصين

37 الاتحاد الأوروبي 2003/444 / CFSP، 16 يونيو 2003

38 الاتحاد الأوروبي، وثيقة 5742/04، 28 يناير 2004

39 "السودان تنسحب رسميا من تعديلات اتفاقية كوتونو"، سودان تريبيون، 23 يونيو

2009، http://www.sudantribune.com/spip.php؟article31608

40 "الصين تدعم مجلس الامن الدولي لوقف اتهام المحكمة الجنائية الدولية للقادة السودانيين"،

وكالة شينخوا، 2 أغسطس 2008

تجنب استدعاء المادة 16 في مجلس الأمن، لأن بكين كانت لتحقيق التوازن

الضغط الدولي من الجانب الآخر، والذي انتقد تقاعس الصين في

حل أزمة دارفور. سوف تظهر في الجزء التالي كيف المتنامية

والضغوط الدولية تعديل حساب الصين.

(رابعا) الانتقال من الاتحاد الافريقي لللأمم المتحدة (2006-2009): عمليات حفظ السلام في

دارفور والمناطق المجاورة

في بداية عام 2005، اعتمد أعضاء مجلس الأمن بالإجماع

القرارات 1585، 1588 و 1590 حول السودان. كانت القرارات الثلاثة لا

بما في ذلك التهديد بفرض عقوبات، ولكن تمتد أساسا ولاية المتحدة

بعثة الأمم المتقدمة في السودان (UNAMIS)،

41 ثم نقل ل

مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة أنشئت جديدة في السودان،

42

الذي طلب أن تعاونت مع بعثة الاتحاد الأفريقي. في عام 2006، والتي تلوح في الأفق فشل

بعثة الاتحاد الأفريقي لضغوط من الامم المتحدة لنشر خاصة بها خوذة زرقاء قوات حفظ السلام لتولي

قبعات الاتحاد الافريقي الخضراء، الذي كان يعاني من الهجمات من قبل المليشيات و

جماعات متمردة منذ عام 2005. والقرار 1679 مايو ذكر لمتابعة المتحدة

عملية الأمم المتحدة في دارفور.

تمت الموافقة على قرار 43The دون معارضة، ولكن

مع بيان الصين "مبدأ أساسيا وشرطا مسبقا لنشر جميع

الامم المتحدة عمليات حفظ السلام ": يجب الحصول على موافقة وتعاون

الحكومة السودانية.

44

في أغسطس، القرار التالي 1706 تهدف إلى توسيع ولاية وقوة

البعثة، ما يصل الى 17300 من العسكريين و 3300 السياسات المدنية، لفرض

توقيع اتفاق سلام دارفور في 5 مايو. وبالنظر إلى الصراع عبر الحدود،

وسع القرار أيضا ولاية البعثة إلى تشاد المجاورة و

جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان هذا أول قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة صراحة

التأكيد على مسؤولية حماية أقر في عام 2005 مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة

نتائج document.45 ومع ذلك، رفض القرار بشدة من قبل

الحكومة السودانية، مؤكدا أن الغربيين الاستعمارية 'الطموح وراء. الخرطوم

كان قلق حقيقي: وجود قوة متعددة الجنسيات لا يمكن أن تقيد فقط

حملة العسكرية السودانية في دارفور، ولكن أيضا مساعدة المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق وحتى

إلقاء القبض على المسؤولين السودانيين المشار إليها. وامتنعت الصين مع روسيا وقطر نظرا ل

http://news.xinhuanet.com/world/2008-08/02/content\_8905093.htm

"مبعوث صيني: مذكرة اعتقال المحكمة الجنائية الدولية يزعج استقرار السودان"، وكالة شينخوا، 5 مارس 2009

http://news.xinhuanet.com/english/2009-03/05/content\_10951598.htm

41 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1585 (2005)، 10 مارس 2005؛ S / RES / 1588 (2005)، 17 مارس 2005

42 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1590 (2005)، 24 مارس 2005

43 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1679 (2006)، 16 مايو 2006

44 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / PV.5439، 16 مايو 2006

45 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1706 (2006)، 31 أغسطس 2006

عدم موافقة من الخرطوم. أكد السفير وانغ قوانغ الصيني أن

اشتراط موافقة البلد المضيف هو "ثابتة وموحدة عبارة" عندما

نشر عمليات حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وهكذا، كان امتناع الصين "المبدئي

تحفظات ".

صدر قرار 46Although 1706، لم تستطع قوات حفظ السلام للأمم المتحدة

نشر في الممارسة العملية في غياب موافقة السودان.

تحولات بكين في تنفيذ تدخل الامم المتحدة

موقف الصين الثابت من عدم التدخل لانتقادات على نطاق واسع كما مشجعة

تعنت السودان، وبالتالي عرقلة التدخل السريع والقوي المتعدد الأطراف في

إطار الأمم المتحدة. على الرغم من أن الصين لم نقض أي قرار بشأن دارفور، وكان

وذكرت أن الصين استخدمت تهديد حق النقض لإحباط نسخة أكثر القسري لل

القرار 1706 (ريفز 2006). لهذا السبب، وجماعات الدعوة العالمية، الذي فشل في

دفع الامريكى أو الاتحاد الأوروبي لاتخاذ تدخل حاسم في السنوات ال 3 الماضية، وبدأت في ربط

المسؤولية عن استمرار أزمة دارفور إلى بكين. دورة الالعاب الاولمبية في بكين 2008

قدمت لهم نافذة الفرصة للضغط على الصين، الذين دفعوا كثيرا

الانتباه إلى تشكيل صورتها الدولية قوة مسؤولة، وبالتالي يمكن أن يكون أكثر

تتأثر بسهولة من قبل الرأي العام الدولي من السودان.

هناك حقيقة ضرب هو أن الصين قد تضغط السودان لقبول السلام للأمم المتحدة

حفظ أسبوعين بعد امتناعها عن التصويت على قرار 1706. ووفقا ل

شهادة من السفير وانغ قوانغ يا لرويترز، أبلغت الصين السودان

اتفقت الصين مع فكرة الانتقال إلى حفظ السلام للأمم المتحدة، ولكن سيكون من فوق

إلى السودان. "منذ البداية هو دائما موقفنا" نفى السفير الصين

تحولت وجهة نظرها، واضاف "قلنا انها فكرة جيدة ان يكون للامم المتحدة تولي ولكن في

غضون ذلك، وأعتقد أنه هو الممارسة العامة أنه عندما يرسل للامم المتحدة القوات، كنت

يكون لدينا موافقة من الحكومة، وحتى الآن نحن بحاجة إلى الجزء الثاني ".

47 و

كان واضحا أن ما اختلف الصين لم يكن نتيجة للقرار 1706،

عملية حفظ السلام الدولية في حد ذاتها، ولكن الطريقة من الشروع في القسري

لحفظ السلام من خلال فرض قرار على الدولة المستهدفة.

كان حلا وسطا خطة عنان من ثلاث عمليات مراحل، المحرز في نوفمبر

2006. المرحلة الأولى من إرسال المساعدات المادية للامم المتحدة وقرب 200 المستشارين ل

تم الانتهاء من بعثة الاتحاد الأفريقي على نحو سلس. ومع ذلك، كانت الحكومة السودانية لا التعاونية

في المرحلة الثانية من زيادة نسبة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في

العملية، والمرحلة الثالثة من نشر على نطاق واسع للامم المتحدة والاتحاد الافريقي لحفظ السلام المختلطة

46 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / PV.5519، 31 أغسطس 2006

47 "الصين يزيح السودان للسماح بدخول قوات الامم المتحدة في دارفور"، سودان تريبيون، 15 سبتمبر 2006

http://www.sudantribune.com/China-pushes-Sudan-to-let-UN،17596

القوة تحت قيادة الامم المتحدة. وردا على ذلك هدد امريكية لفرض مزيد

عقوبات وصفها بأنها «الخطة ب» (كيسلر 2007)، في حين أراد المملكة المتحدة منطقة غير ذبابة ضد

السودان، إن الخرطوم لا تزال ترفض نشر قوات حفظ السلام للأمم المتحدة (بورجر 2007).

وفي الوقت نفسه، كان للامم المتحدة والاتحاد الافريقي وتعهدت الصين مختلف التنسيق والتوسط

جهود لتسهيل خطة عنان. وأخيرا، وافق السودان على تنفيذ الثانية

مرحلة في ابريل نيسان والمرحلة الثالثة في يونيو 2007، مع الشروط التالية: (1)

قائد يجب أن تكون الأفريقي الهجين القوة. (2) أكثر من حفظ السلام

يجب أن الجنود يأتون من أفريقيا، ثم آسيا وأمريكا اللاتينية.

مع موافقة السودان، وعملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور

(يوناميد) وتمت الموافقة بالإجماع القرار 1769. ولاية لوجود قوة

تصل إلى 19،555 الأفراد العسكريين والشرطة 3772. وأكد القرار أيضا

أن يوناميد "ينبغي أن يكون لها يغلب عليها الطابع الأفريقي ويجب على القوات،

قدر الإمكان، أن يكون مصدرها من الدول الأفريقية ".

48Despite إجماع، امريكية

حذر من أن فشل السودان للتعاون من شأنه أن يؤدي الامريكى الخطوة "لسريع

اعتماد تدابير أحادية ومتعددة الأطراف ". في حين أكدت الصين أن

كان هدف القرار لا تضغط أو فرض عقوبات على السودان، ولكن إطلاق هجين

عملية.

49 نظرا لالعقبات الفنية المتنوعة، وكانت قوة حفظ السلام المختلطة

لا جند بالكامل ونشرت حتى بداية عام 2009.

50

وكانت الصين لاعبا رئيسيا في إقناع الخرطوم بقبول قوات حفظ السلام الدولية منذ

حتى تم الاعتراف جهد 2007. بكين من قبل مبعوث الامريكى "للسودان أندرو

بدأت ناتسيوس، الذي أشاد الصين للعب دورا هاما وراء الكواليس للذهاب

جنبا إلى جنب مع جهودها لصنع السلام أكثر وضوحا بعد النداءات الدولية ل

عمل للصين في دارفور (سوليفان 2007). سببين قد يفسر الصين بارزة

تغير الموقف في عام 2007: (1) الضغط الدولي المتزايد. وهناك عدد من الغربية

سياسيون ونشطاء في مجال حقوق الإنسان تعتزم لدعوة العالم الى مقاطعة

اولمبياد بكين. وكانت الحكومة الصينية حساسة لهذا الحدث دورة الالعاب الاولمبية و

صورة الصين الدولية. السفير ليو قوى جين، بدوام كامل خاص الصيني

مبعوث الى دارفور عين في عام 2007، حتى اجتمع مدراء أنقذوا دارفور

الائتلاف، الذي أعرب صراحة الغرض منها حث الصين للضغط على السودان.

51

48 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1769 (2007)، 31 يوليو 2007

49 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / PV.5727، 31 يوليو 2007

50 يوناميد تهدف إلى الوصول إلى 65٪ نشر قبل نهاية عام 2008، و 85 في المئة بحلول مارس عام 2009.

المؤتمر الصحفي للأمين العام، 7 أكتوبر 2008

51 توفير التحالف دارفور "تحالف أنقذوا دارفور يحث على مواصلة الصينية المشاركة في

أزمة دارفور "،

http://ww20.savedarfur.org/index.php/pages/press/save\_darfur\_coalition\_urges\_continued\_chi

nese\_engagement\_on\_darfur\_crisis

(2) مصلحة اقتصادية للصين. متمردو دارفور حركة العدل والمساواة بمهاجمة المنشآت النفطية تديره شركة صينية

في منطقة كردفان المجاورة لتحذير الصينية إلى ترك في عام 2007 (عثمان

2007). أنها تعكس أن الحكومة السودانية لم تكن قادرة على تحقيق استقرار الوضع

وتأمين الأصول الصين من تلقاء نفسها. كشريك تجاري رحبت الصين بصدق

نشر قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة لجلب استعادة سريعة للسلام و

الاستقرار في غرب السودان. وباختصار، فإن هذه الأحداث تعديل كبير في الصين

الحسابات عن طريق زيادة تكلفة الصين واضحة على عدم التدخل على حد سواء ل

كانت سمعة والاستثمار للخطر. ولذلك، كان الخيار العقلاني لبكين

دفع قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في السودان، ومما يدل على

المساهمات في حل أزمة دارفور.

ولكن إلى أي مدى نهج الصين تجاه دارفور كان المتطورة؟ بكين لا تزال

تجنب تأييد سابقة للتدخل الدولي دون موافقة

الدولة المستهدفة، والتي من شأنها أن انحرف بعيدا عن مبدأ الصين الارثوذكس

غير تدخل. مع القيد، النهج الوحيد الاشتباك بكين يمكن

اختيار وإقناع بدلا من إجبار الخرطوم. ومن الأمثلة النموذجية هو جين تاو

زيارة جينتاو إلى السودان في فبراير 2007. من ناحية هو كان يحاول حسب الأصول

تغيير موقف السودان رافض تجاه عملية حفظ السلام للأمم المتحدة. من جهة أخرى،

أعلن هو جين تاو أربعة مبادئ بشأن التعامل مع قضية دارفور: (1) احترام

سيادة ووحدة أراضي السودان. (2) الإصرار على التوصل إلى حل سلمي على الرغم من

الحوارات. (3) تأكيد الدور البناء للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ (4) تحقيق الاستقرار في دارفور

المنطقة بوقف لاطلاق النار الشامل وتحسين الظروف المعيشية المحلية

الناس.

مبلغ 52In، الصين تحول بحذر موقفها إلى الخرطوم في حين أبقى على

الدفاع عن سياستها بأنها تتفق مع مبادئهم.

التدخل العسكري الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا

عندما كانت الصين مشغولة مع معالجة الضغوط الدولية وإقناع

السودان لقبول قوة حفظ السلام الدولية في دارفور، وتعاونت مع UNAMIND، و

ساهم الاتحاد الأوروبي من القوات الى مواجهة مع أزمة دارفور في تشاد وإفريقيا الوسطى

جمهورية (CAR)، التي شاركت مع المعارك عبور الحدود من دارفور

منذ منتصف عام 2006. يعتبر الاتحاد الأوروبي بعثة كجزء من النهج الإقليمي إلى

أزمة، من خلال مساعدة للحفاظ على النظام في مخيمات اللاجئين بالقرب من الحدود مع

دارفور. يمكن أن تعزى هذه المبادرة لنشر قوة لحفظ السلام في تشاد إلى الوراء

إلى القرار 1706 في عام 2006 وأوائل عام 2007 اقترح مجلس الأمن 10900

القوات.

53 ومع ذلك، فإن الرئيس التشادي ادريس ديبي رفض قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة،

52 "تحدث هو جين تاو مع الرئيس السوداني البشير"، وكالة شينخوا، 2 فبراير 2007

http://news.xinhuanet.com/world/2007-02/02/content\_5688877.htm

53 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / 2007/97، 23 فبراير 2007

حيث وصفت بانها تدخلا غير شرعي في الشؤون الداخلية لتشاد (لانز

2008: 40)، ولكن فقط نقبل ضباط الشرطة المدنية.

54 ربما لأن هذه كانت هذه

واستخدمت مخيمات تشاد كقواعد توظيف مهمة للجيش التشادي و

تشاد المدعومة من الجماعات المتمردة في دارفور، وتضمن اقتراح مهمة سياسية

ولاية (سيبرت 2010: 8). كما منعت الخرطوم عملية حفظ السلام للأمم المتحدة في

وكانت دارفور، وحفظ السلام الموازي في شرق تشاد المرجح دون موافقة أيضا

نجامينا.

تغير موقف القيادة التشادية تحت نفوذ فرنسا، التي

بدأت في الواقع جميع بعثات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا من قبل. الرئيس الفرنسي الجديد انتخابه

أصبح نيكولا ساركوزي نشط في حل أزمة دارفور بسبب التزامه

المحرز في حملة الرئيس الفرنسي عام 2007. كان تشاد الجيش منذ فترة طويلة

التعاون مع فرنسا، التي لها وجود عسكري مستمر في تشاد تحت

عملية Epervier منذ عام 1986. وبناء على التعاون، قدمت فرنسا لوجستية

والدعم الاستخباراتي لتشاد لمواجهة مع حركات التمرد المدعومة من قبل

السودان. وهكذا كانت قوة الاتحاد الاوروبي التي تقودها فرنسا، أكثر قبولا بسهولة لتشاد. لكي

إطلاق العملية العسكرية من خلال إطار CSDP، تحتاج فرنسا إلى

إقناع الدول الأعضاء الأخرى. وكان معظمهم من المتشككين يوم الدافع فرنسا:

سواء كان يهدف إلى حماية المدنيين وعمال الاغاثة وقصر الإليزيه

ادعى أو الدفاع عن حليف ديبي لها من هجمات الجماعات المتمردة (تال 2008).

على الرغم من أن في وقت لاحق تمكنت فرنسا للحصول على الدعم السياسي ما يكفي من داخل الاتحاد الأوروبي ل

إنشاء العملية، كان هناك أقل من الدعم العسكري من الدول الأعضاء.

فقط ساهم ايرلندا وبولندا والنمسا والسويد أكثر من 100 جندي. ال

البعض كبيرة 2، بريطانيا ساوى وألمانيا، لم تساهم أي قدرة القوات أو جسر جوي ل

عملية الاتحاد الاوروبي.

وأخيرا، بإذن من قرار الأمم المتحدة صاغت فرنسا-1778،

(55) و

موافقة البلدان المضيفة بعد عدة تنازلات، أجرى الاتحاد الأوروبي 16 أشهر

عملية سد العسكرية (يوفور تشاد / RCA) في تشاد وأفريقيا الوسطى خلال عام 2008 ل

ساهم 2009. فرنسا 2100 جندي في قوة الاتحاد الاوروبي 3700 للأفراد، ودفعت أكثر

من نصف الميزانية. وكانت البعثة قد نجحت في الأساس فيما يتعلق مع الوفاء

ولايات المحدودة. في 15 مارس 2009، قامت قوة من الامم المتحدة على تحت ولاية

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات)، في حين

وظل عدد من الدول الأعضاء والدول الأخرى على الأرض و

rehated قواتهم للأمم المتحدة (ايرلندا، النمسا، فنلندا، بولندا، فرنسا، ألبانيا،

54 "تشاد ترفض قوة للامم المتحدة العسكرية"، بي بي سي، 28 فبراير 2007

http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6405543.stm

55 مجلس الأمن للأمم المتحدة، S / RES / 1778 (2007)، 25 سبتمبر 2007

كرواتيا وروسيا) 0.56 ومع ذلك، فإن تسليم من الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة لم يكن

على نحو سلس في الممارسة العملية، عندما كانت الدول الأعضاء على استعداد للخروج وفقا للخطة،

لم يكن مستعدا للأمم المتحدة بما فيه الكفاية لتحل محل بعثة الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت (سيبرت

2010: 35).

وعزا تحليلا ممتازا المنطقي فرنسا إلى السياسة الداخلية الفرنسية

(مارشال 2009). وكان الرئيس ساركوزي تأثير قوي على الفرنسية

الحكومة الرئاسية ولا سيما في الشؤون الخارجية، ووزير خارجيته

وكان برنار كوشنير مدافعا متحمسا التدخل الإنساني.

يمكن أن تدفع باتجاه التدخل الأوروبي بقيادة فرنسا في أزمة دارفور مساعدة أنفسهم

والحكومة الجديدة للحصول على المزيد من الاعتمادات في المحلية والأوروبية و

المستويات الدولية. منذ عام 2007 السودان قد قبلت بالفعل نشر

يوناميد في دارفور حيث لم يسمح للقوات الغربية، هناك حاجة فرنسا إلى إيجاد

الخيار البديل لإظهار جهودها للتدخل. وكانت الخطة الأولى كوشنير

لإنشاء "ممرات انسانية" لتسهيل المساعدات الإنسانية إلى دارفور.

ومع ذلك، تم رفض الخطة من قبل كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية،

غير ضروري. وبالتالي، فإن المجاورة والبلدان المتضررة تشاد، ول

أقل تمديد، وقد تم اختيار جمهورية أفريقيا الوسطى باريس، على الرغم من أن

عملية عسكرية أوروبية كان هناك تأثير ضئيل على تخفيف الصراع في

دارفور. وباختصار، اتسم يوفور تشاد / RCA من التكاليف والمنافع الفرنسية

عملية حسابية. ولكن من الصعب أن نستنتج أن الدافع الرئيسي لفرنسا كان ل

متابعة مصالحها الجيوسياسية في مستعمراتها السابقة، حيث كانت تشاد وأفريقيا الوسطى فقط

اختير خطة بديلة.

لعب عامل الفكري دور سببي لاخراج التدخل الأوروبي من قبل

تعديل حسابات التكلفة والعائد من واضعي السياسات. وبالنسبة لفرنسا، دون

جزءا لا يتجزأ من فكرة حقوق الإنسان في المجتمع الفرنسي، ساركوزي وكوشنير لن

تعتبر مبادرة التدخل الإنسانية كسياسة شعبية ارضاء الناخبين،

وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، مثل التحالف الطوارئ المعنية بدارفور. وبالدليل

وكانت القيادة الصينية، الذين لم يكن لديهم هذا الحافز للتدخل على

أزمة إنسانية بسبب إنقاذ الغرباء لن يعترف به من قبل الصينيين

المجتمع باعتباره إنجازا كبيرا للحكومة. ولنفس السبب ربما أيضا

مناسبة لبروكسل وعواصم أوروبية أخرى. كزافييه سولانا السامية

طالب ممثل الاتحاد الأوروبي أيضا الرؤية العامة للاتحاد الأوروبي في دارفور

الأزمة لتحقيق التزام الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الإقليمية (Hainzl و

FEICHTINGER 2011: 8). وإدراكا من أجندات خفية في باريس، وبالتالي مترددة في

56 الاتحاد الأوروبي، "العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي في شرق تشاد وشمال شرق أفريقيا الوسطى

جمهورية (يوفور تشاد / RCA) "، مارس 2009

المساهمة، لا تزال الدول الأعضاء الأخرى قبول الاقتراح الفرنسي داخل الاتحاد الأوروبي في 15

أكتوبر 2007. وكان هذا الحل الوسط ليس فقط لتجنب التوتر مباشر مع

فرنسا، ولكن أيضا يعتبر صالح يؤكد صورة الاتحاد الأوروبي باعتباره

السلطة الأخلاقية فيما يتعلق بدارفور فقط مع بعثة لمدة عام واحد (أولسن 2009: 256).

على العكس من ذلك، كانت تكلفة حجب مبادرة التدخل الإنساني واضحة.

"لا أحد يريد أن تبدو وكأنها لا تفعل الكثير لمساعدة دارفور" (مارشال 2011: 26). ا

الدرس جديدة يمكن أن تستفيد من الصين، الذي كان يعاني من ضخمة الدولية

ضغوط لبكين حيرة اقتراح تدخل قوي بشأن دارفور في الأمم المتحدة

مجلس الأمن في عام 2006.

في نهاية المطاف، / ان سيارة نسبة المدخلات / نتائج UMAMID وكذلك يوفور تشاد

مشكوك فيه. عندما تمكن المجتمع الدولي في نهاية المطاف للحصول على

الدعم السياسي بما فيه الكفاية وإنفاق أموال ضخمة لتنفيذ التدخلات العسكرية

في عام 2008، ذهب ذروة القتل في دارفور منذ فترة طويلة. الأوضاع المعقدة

على الأرض كان وكيل الصراع بين السودان وتشاد والجماعات المتمردة

ضد الأنظمة الاستبدادية في الخرطوم وانجمينا، والنازحين

الناس في المنطقة فقر مدقع. ولم تكن بعثة الامم المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي ولاية

التحول السياسي والمزيد من الموارد للمساعدات التنموية لحل هذه

مشاكل. دون المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، و

تحسين الإنساني والوضع السلمي نسبيا في دارفور واليوم لها

المناطق المجاورة لا تزال عكسها في المستقبل.

(V) خاتمة

وجدت هناك خلافات سياسية كبيرة بين الاتحاد الأوروبي والصين في ثلاثة

الحقول ورقة فحص. تدرس فرض عقوبات اقتصادية، وافق الاتحاد الأوروبي ل

أوقفت العقوبات الخرطوم ومساعداتها للسودان، في حين أن الصين تعارض الاقتراح

العقوبات ومواصلة التعادل اقتصادية وثيقة مع السودان. أقر الاتحاد الأوروبي

التدخل القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، التي لم تحصل على دعم من بكين. أخيرا،

بشأن نشر قوة عسكرية متعددة الجنسيات على أرض الواقع، كانت بكين

ضغوط لدفع الخرطوم لقبول قوة للامم المتحدة في دارفور، فيما ترأس الاتحاد الأوروبي

فرنسا لإطلاق مهمة في تشاد المجاورة وجمهورية أفريقيا الوسطى.

كيف يمكن تفسير نتائج سياستهم؟ جوابي تبدأ عقلانية لها

حسابات التكلفة والعائد. حماية وتعزيز المصالح الوطنية، أو أكثر

على وجه التحديد المصالح التي حددتها الحكومة، هي دائما الشواغل الرئيسية لل

صانعي السياسة الأوروبية والصينية. من منظور واقعي، ومن الدرجة الأولى

مصلحة دولة هي الأمن القومي. ولكن في هذه الحالة، لأن السودان لا يزال بعيدا

بعيدا عن حدود الاتحاد الأوروبي والصين، والاضطرابات في دارفور واللاحقة

التدخل العسكري لم تفرض تهديدا أمنيا مباشرا ضد الصين و

دول أوروبا. كان الهاجس الأمني ​​غير مباشر من الممكن أيضا نادرة: بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و

وكان عدد من لاجئي دارفور تدفقت إلى أوروبا الحد الأدنى. وبالنسبة للصين، لم يكن هناك

دليل على أن بكين كان يخشى من "تأثير الدومينو" للتدخل بتفويض من الامم المتحدة

في دارفور من شأنه أن يؤدي إلى تدخل دولي في المستقبل بشأن التبت وشينجيانغ أو

تايوان. ولذلك، فإن التكاليف والمنافع التي تنطوي على الاتحاد الأوروبي والصين مع أكثر وضوحا

وكانت أزمة دارفور مصالحها الاقتصادية، وهيبة الحكومة.

تولى أنه لا الصين ولا الاتحاد الأوروبي للأزمة في دارفور باعتباره فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية

فوائد، لكنها بحاجة لحساب التكاليف المادية الممكنة لهم وبهم

خيارات السياسة. الصين لديها التعادل النفط القوية مع السودان قبل الأزمة، على الرغم من أنه كان

حتى أن نقول إن استيراد الصين من النفط كان يعتمد على السودان. لذلك كانت الصين حذرة

حول تأسيس مزاياها الاقتصادية في السودان، وبذلت جهودا جدا في الامم المتحدة ل

كبح جماح العقوبات الاقتصادية المقترحة المتعددة الأطراف ضد السودان من التوسع

لتجارة النفط. أخيرا قرارات الأمم المتحدة تنفذ فقط حظر الأسلحة و

تجميد أصول الأفراد والمصالح النفطية الجوهرية للصين في السودان كان محميا.

وإلى حد أقل، وكان العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا أيضا بارزة

المصالح الاقتصادية أو الإمكانيات في السودان. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي قادر على التوصل إلى

اتفاق لتشكل جزاء كامل على الطراز الأميركي ضد السودان، وهو الاقتصادية

تكلفة على الأقل بالنسبة لبعض الدول الأعضاء. آخر عامل جوهري الاتحاد الأوروبي يعتبر

كانت تكلفة بعثة حفظ السلام يوفور في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. المبادرة الفرنسية

وقد قبلت لأنه كان فقط مهمة سنة واحدة ولا تتطلب الآخر

الدول الأعضاء، ولا سيما ألمانيا والمملكة المتحدة، للمساهمة قوات كبيرة.

كان الهيبة والسمعة أو صورة الحكومة المهم بالنسبة بالتأكيد

الحكومتين الصينية والأوروبية. التمسك بمبادئ ادعى، والوفاء

ان الالتزامات التي أقرت زيادة هيبة على حد سواء في الداخل و

المستوى الدولي. هيبة المحلية، بل هو حاسمة بالنسبة لشرعية

الحكومة في المنزل. على العكس من ذلك، وكسر وعد علنا ​​كان ضارا

لهيبتها. ومع ذلك، وفيما يتعلق بتدخل دولي والصين والاتحاد الأوروبي

ادعى مبادئ مختلفة وعودا مختلفة قبل أزمة دارفور.

أقر الاتحاد الأوروبي مبدأ مثل الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية،

بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية الإنسانية المؤثرة وتقارير وسائل الاعلام في

المجتمعات الأوروبية، قد جعلت التدخل الأوروبي في دارفور أصبح مثل هذا

السياسة التي يمكن أن تجلب المزيد من الهيبة حتى شرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي والأعضاء.

وفي هذا الصدد، فإن التقاعس لا يحصلون على الائتمان وإحباط أي عمل من شأنه أسفل

علامات. فرض عقوبات مستهدفة، ودعم اتهام المحكمة الجنائية الدولية، ونشر

خدم القوات في المناطق المجاورة لحماية وتعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي

والدول الأعضاء، مثل فرنسا ساركوزي.

وفي الوقت نفسه، كانت الحكومة والمجتمع الصينية لا جزءا لا يتجزأ من هذا قوية

المبدأ العالمي لحقوق الإنسان مثل الأوروبيين. ولذلك، فإن نفس الداخلية

لم آلية الإثارة للتدخل الإنساني لا تعمل لبكين.

ومع ذلك، أنشأت الصين بعض المبادئ الأخرى فعل الأوروبي لا

يملك. على سبيل المثال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية دون موافقة

وقد أصر الدولة المضيفة بكين منذ عقود. من أجل إظهار مشاعرها

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم فرض شروط في التجارة

العلاقات باعتباره التزاما طويل المدى من صنع للسودان ودول أفريقية أخرى،

وامتنعت الصين لجميع قرارات الأمم المتحدة التي تنطوي على عقوبات اقتصادية أو قانونية ضد

السودان، واقتراح التدخل العسكري الدولي اعترض من قبل الخرطوم. الصينيون

وكان الامتناع عن التصويت وأعربت عن تحفظات في الأمم المتحدة أفضل لفهم كممارسة

لإظهار موقف ومبدأ، بدلا من مساعدة كبيرة للالخرطوم الذين

هناك حاجة إلى الفيتو لهذه القرارات. كما ناقشت الورقة أعلاه، بكين صراحة

أبلغ الخرطوم أن الصين ترحب قوة حفظ السلام الدولية في دارفور، و

رفض طلب السودان لوقف تدخل المحكمة الجنائية الدولية في وقت مبكر من عام 2005.

لماذا كانت الصين مترددة في استخدام حق النقض، ودفع المزيد من الجهود لإقناع السودان

بعد عام 2007؟ كان الجمهور للسياسة الخارجية في بكين وراء الشعب الصيني و

عدد من البلدان التي تشترك في مبدأ الصين النامية، حيث ارتفع الصين

قوة العالمية الناشئة وزيادة اندماجا في المجتمع الدولي

بعد الحرب الباردة. مقارنة لفترات ماو ودنغ، كان الصين الحديثة

المزيد من الرعاية حول صورتها في العالم الأوسع بما في ذلك الغرب. كما أن فكرة

أصبحت حماية حقوق الإنسان معيارا العالمية الناشئة في اثنين العقود الأخيرة،

ان الصين لم تعد فتح المعارضة كلها على ذلك. بدلا من ذلك، على نحو متزايد الصين

شارك في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة مع التركيز على بعض محددة

مبدأ يسترشد تدخل متعدد الأطراف مثل موافقة الدولة المستهدفة.

وبالتالي، الاعتراض على اقتراح التدخل الإنساني في الأمم المتحدة من شأنه أن يذهب بعيدا و

كما تضر بمكانة الصين. وبالنظر إلى تغير طفيف في موقف الصين، و

قد اولمبياد بكين المرتقبة في عام 2008 جلبت المزيد من الوزن لقلق بكين لل

صورتها على الساحة الدولية. واندلعت احتجاجات كبيرة ضد بكين الاولمبية من خلال

2007 و 2008 في الغربية، فضلا عن الضغوط السياسية من امريكية وأوروبية

الحكومات وزاد إن "تكلفة هيبة" للتقاعس عن العمل المستمر في بكين.

دور المبادئ في السياسة يؤهلها الخارجية الصينية والأوروبية حول دارفور

كان متميزا، عندما كانت هيبتها غير المادية، ولا سيما هيبة المحلية

التي تحددها المبادئ الراسخة الخاصة بهم. ولذلك، فإن مبادئ مختلفة

قدمت خرائط مختلفة للصين وأوروبا في مساعيهم من هيبة.

الى جانب ذلك، هناك حاجة الدول الأوروبية لتنسيق سياساتها في مستوى الاتحاد الأوروبي، خلال

الحكومات وزاد إن "تكلفة هيبة" للتقاعس عن العمل المستمر في بكين.

دور المبادئ في السياسة يؤهلها الخارجية الصينية والأوروبية حول دارفور

كان متميزا، عندما كانت هيبتها غير المادية، ولا سيما هيبة المحلية

التي تحددها المبادئ الراسخة الخاصة بهم. ولذلك، فإن مبادئ مختلفة

قدمت خرائط مختلفة للصين وأوروبا في مساعيهم من هيبة.

الى جانب ذلك، هناك حاجة الدول الأوروبية لتنسيق سياساتها في مستوى الاتحاد الأوروبي، خلال

التي مبدأ مؤسسي الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكون بمثابة الغراء التماسك، في حين

مبدأ الصين عدم التدخل تعمل بوصفها السندات طويلة الأمد مع

العالم النامي. ومع ذلك، وصعود القاعدة العالمية لحماية حقوق الإنسان

في الأمم المتحدة منذ 1990s (ويلر 2000)، كان لها تأثير على كل من الاتحاد الأوروبي والصين، من خلال

تحويل تلك المعضلة من الخيارات من ما إذا كان التدخل لكيفية التدخل ل

أزمة إنسانية.

فهرس

بيتي، A (2007)، "وحثت الاتحاد الأوروبي على تشديد العقوبات على السودان"، صوت الأوروبي، 14 يونيو

2007، HTTP: //www.europeanvoice.com/article/imported/eu-urged-to-increase-sanctio

NS-في-السودان / 57680.aspx

بورجر، J (2007)، "بلير يريد فرض منطقة حظر جوي فوق دارفور القسري"، الغارديان، 28 مارس

http://www.guardian.co.uk/world/2007/mar/28/sudan.politics

بوسكو، D (2013)، "لماذا اختيار المحكمة الجنائية الدولية إلا في أفريقيا؟"،

واشنطن بوست، 29 مارس

http://www.washingtonpost.com/opinions/why-is-the-international-criminal-court-p

icking فقط على اساس أفريقيا / 2013/03/29 / cb9bf5da-96f7-11e2-97cd-3d8c1afe4f0f\_story.htm

ل

Brummer، K. (2009). "فرض العقوبات: وليس كذلك" المعيارية قوة أوروبا "،

مراجعة الأوروبي الخارجية، و 14 (2): 191-207

الاتحاد الأوروبي (2010)، والاتحاد الأوروبي والمحكمة الجنائية الدولية،

سلسلة الخبراء، بلجيكا.

الصوان، J ودي وال، A (2008)، دارفور: تاريخ جديد لحرب طويلة، زد بوكس ​​المحدودة

FEICHTINGER، W و جيرالد، H (2011)، "يوفور تشاد / RCA النظر - موجز"، في

FEICHTINGER، W وجيرالد H (محرران): يوفور تشاد / RCA يزار. فيينا، معهد für

Friedenssicherung اوند Konfliktmanagement، ص 19-34

Holsti، K. (1996)، الدولة، الحرب وحالة الحرب، مطبعة جامعة كامبريدج.

كابيلا، M (2004)، "الجماعية الوحشية والاغتصاب في غرب السودان"، بي بي سي، 19 مارس

http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3549325.stm

كاستنر، P. (2007). "المحكمة الجنائية الدولية في دارفور المخلص أو كابح"، ILSA مجلة الدولية و

القانون المقارن، 14: 145-188

كيث، A (2007)، "والاتحاد الأفريقي في دارفور: حل أفريقي لمشكلة عالمية"،

مجلة شؤون العامة والدولية 18: 149-164

كيسلر، G (2007)، "بوش يوافق على خطة للضغط على السودان"، واشنطن بوست،

7 فبراير

http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/02/06/AR200702060

1935.html

لانز، D. (2011)، "إن الاتحاد الأوروبي و" Darfurisation "في شرق تشاد"، بناء السلام

عبر الحدود الوفاق، (22): 39-42

مارشال، R (2009)، "فهم السياسة الفرنسية تجاه تشاد / السودان؟ وصعوبة

مهمة "، 4 يونيو

http://africanarguments.org/2009/06/04/understanding-french-policy-toward-chads

udan واحد في يصعب مهمة 1 /

----- (2011)، "تقييم يوفور تشاد / CAR، في FEICHTINGER، W وجيرالد، H

(محررون): يوفور تشاد / RCA يزار، ص 19-34.

أولسن، G. R. (2009). "إن الاتحاد الأوروبي وإدارة الصراعات العسكرية في أفريقيا: من أجل الصالح

؟ من أفريقيا أو أوروبا "، حفظ السلام الدولي، 16 (2: 245-260.

عثمان، M (2007)، "المتمردون في دارفور هجوم حقل نفط، حذر الصينية إلى ترك السودان"، و

واشنطن بوست، 25 أكتوبر

http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/10/25/AR200710250

2510.html

ريفز، E (2006)، "ادفع الصين، أنقذوا دارفور"، بوسطن غلوب، 17 ديسمبر

http://www.boston.com/news/globe/editorial\_opinion/oped/articles/2006/12/17/p

ush\_china\_save\_darfur /

Reichard، M (2006)، العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي: وجهة النظر القانونية والسياسية،

اشجان.

سيبرت، B (2010)، عملية يوفور TCHAD / RCA والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي و

سياسة الدفاع، معهد الاستراتيجية الاستراتيجية دراسة

Shichor، Y (2007)، "السياسة دارفور الصين"، الصين موجز، مؤسسة جيمس تاون،

1 مايو http://www.asianresearch.org/articles/3039.html

صديق، K. (2011). "من التجارة الثنائية الى الضغط متعدد الأطراف: سيناريو

علاقات الاتحاد الأوروبي مع السودان ". تطوير مجلة الشرق الأوسط، 3 (1): 55-73.

سوليفان، A (2007)، "الولايات المتحدة مبعوث الى دارفور يشيد بدور الصين "، رويترز، 19 سبتمبر

http://www.reuters.com/article/2007/09/19/us-usa-darfur-idUSN193014532007091

9

تيان، C (2001-2011)، "تحليل السنوي للاستيراد النفط للصين والتصدير"، الدولية

الاقتصاد البترول

تال، D (2008)، "إن تشاد الأزمات وعملية يوفور تشاد / كار"، تعليقات SWP 2

Udombana، N (2006)، "إن الهروب من السبب: الإبادة الجماعية والدولية

لجنة تقصي الحقائق في دارفور "، المحامي الدولي 40 (1): 41-66

والد، J (2004) "تؤيد قرار مجلس الأمن بشأن السودان: وتهدف خطة لانهاء

الصراعات في الجنوب، منطقة دارفور "، سي إن إن، 11 يونيو

http://edition.cnn.com/2004/WORLD/africa/06/11/sudan.un/

وانغ، C (2004) "المقترح الامريكى وأوروبا لفرض عقوبات على السودان والصين ممكن ل

فقدان مصالح كبيرة في "الصين أخبار الشباب، 10 أغسطس

وانغ، M (2005) "إدارة الأزمات: التحدي والفرص للصين

السياسة الخارجية في كا حد ذاته دارفور "، اقتصاديات العالم والسياسة 27 (6): 35-40 王

猛：《达尔富尔危机：中国外交转型的挑战与契机》，《世界经济与政治》2005年

第 6 期.

ويلر، N. (2000). الغرباء إنقاذ: التدخل الإنساني في الدولية

المجتمع: التدخل الإنساني في المجتمع الدولي، مطبعة جامعة أكسفورد

تشانغ، H (2009) "غير السياسية-الشرطية المساعدات مبدأ الصين: النظرية و

أهمية "، مجلة المعاصرة آسيا والمحيط الهادئ الدراسات 18 (6): 93-105 张海滨:

《论中国援外不附加政治条件原则的理论基础及现实意义》，《当代亚太》2009

年 第 6 期